عمل المرأة ودوره في الاستقرار الأسري

أ. نجاة عامر امحمد ـ كلية التربية ـ جامعة الجفارة

الملخص :

إن تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة الأسرية من أهم المقومات التي يستند عليها الاستقرار الأسري، ولكن هذا التوازن يجده الكثيرون أنه أمراً شاقاً ويصعب تحقيقه، ولكنه في حقيقة الأمر ليس به أي صعوبات إذا تواجد حب المنزل والأسرة والأبناء فيجب على الزوجة أن تهتم بالاستقرار الأسري، وخاصة كونها مرأة عاملة قادرة على تحمل المسؤولية ومواجهة الصعاب، وإن عمل المرأة يساعد في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة وضمان مستقبل أفرادها.

اعتمد البحث على الاتجاه البنائي الوظيفي وتفسير الدور الذي تقوم به المرأة لتحقيق الاستقرار الأسري، فالاستقرار الأسري هو التفاعل القوي بين الوظائف والأدوار التي يقوم بها جميع أفراد الأسرة.

إن أغلب النساء تسهم مع الزوج في حل المشاكل المادية وشراء الممتلكات الخاصة بمستقبل الأسرة، ذلك يزيد من الاستقرار الأسري ؛ لأن عوامل الاستقرار الأسري تعود إلى مساهمة المرأة في العمل من خلال الرفع من المستوى الاقتصادي للأسرة والرفاهية الاجتماعية، لتحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمع.

إن المرأة من حقها المساهمة في العمل رغبة لتحقيق ذاتها والدفع من مكانتها الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع والمساهمة في بناء أسرتها واستقرارها.

لهذا تحاول التغلب على الصعوبات التي تواجهها من خلال صراع الأدوار، رغم أنها تعاني من ضغط العمل وتعدد الدور الأسري، فهي قد تستطيع تنظيم وقتها وإتاحة الفرصة لأفراد أسرتها بمساعدتها في شئون المنزل، كما تحاول التقليص من وقت فراغها والتقليل من المناسبات الاجتماعية وخاصة التي تربطها بعلاقة سطحية.

ولا ننسى مراعاة وقت الأطفال كي تكون الأم موجودة معهم والاهتمام بهم، وكذلك الزوج فإنه بحاجة لوجودها معه في عملية التنشئة الأسرية السليمة وتكون علاقات مبنية على التعاون والتفاهم.

فالأسرة المتماسكة والمتعاونة لها دور فعال في التقليل من القلق والانفعالات الشديدة للمرأة العاملة، مما يزيد من الوفاء والمودة داخل الأسرة لتحقيق الاستقرار الأسري.

المقدمـــــة :

إن خروج المرأة الليبية إلى ميدان العمل ظاهرة جديدة على المجتمع إذ لم يكن من المألوف أن تخرج المرأة لكسب الرزق شأنها في ذلك شأن الرجل.

فالمرأة وهي تمثل نصف المجتمع، وهي التي تقع عليها أساساً مهمة تربية النشء ، ظلت بعيدة عن ميدان العمل والإنتاج أجيالاً طويلة، تقنع بتربية الصغار والإشراف على مجتمعها الصغير، ثم ما لبث الأمر أن تتغير بحيث استطاعت في النهاية أن تتصل بالمجتمع الكبير الذي كانت لا تدري من أمره شيئاً إلا ما يأتيها به الرجل من معرفة لا تقدم ولا تؤخر شيئاً من وضعها العملي. فما أن أخذت فرصتها في التعليم في الثلاثين سنة الأخيرة، حتى قبلت التعديل في مكانتها ببساطة وتخلت عن التقاليد الشرقية، وبخاصة تلك التي كانت تمنع الاختلاط بالرجال، واندفعت نحو ميدان العمل الخارجي ومارست شتى الوظائف مما لاحظناه في السنوات الأخيرة. وبجانب ذلك فإن وضع المرأة في أي مجتمع في عصرنا الحالي يتطور بخطى منتظمة ، وخروج المرأة لميدان العمل والإنتاج لا يعنيها وحدها ولا تنعكس نتائجه عليها بمفردها، وإنما تنعكس على المجتمع الذي يتكون من أفراده رجالا ونساء كبارا وصغارا ومن مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وبهذا نكون قد قصدنا من دراسة هذا الموضوع أن نصل إلى معرفة ما الذي يدفع المرأة إلى العمل خارج المنزل وتقبل مسؤوليات متعددة.

ومن هنا جاءت أهداف الدراسة الحالية للتعرف على عمل المرأة ودوره في الاستقرار الأسري .

مشكلة البحث:

إن الاستقرار الأسري يعتمد على القيام بالوظائف الأسرية والقيام بعملية التنشئة الأسرية والاجتماعية وتحقيق التوازن بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية

وخاصة أدوار المرأة كزوجة وأم، ومرأة عاملة، ولأن ذلك يتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في حجم الأسرة، والعلاقات الأسرية، ورضا الزوج وطبيعة العمل، ودخل الأسرة وكذلك بالتغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع، وغيرها من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر، وذلك باختلاف القيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

وقد تتعدد أدوار المرأة وأحياناً تتصارع، لذلك تحاول المرأة التغلب على تعدد الأدوار أو صراعها، من خلال المجهود الذي تقوم به وتنظيم وقتها، والسعي للمساهمة في توفير الحاجات المادية والدعم النفسي والاجتماعي للأسرة وتحقيق ذاتها مما ينعكس على الاستقرار الأسري.

ذلك من خلال الخروج للعمل في مؤسسات المجتمع، فعمل المرأة يتجسد في الدور والوظيفة التي تقوم بها لكسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية، وبالرغم من الضغط الذي تواجهه وبعض المشكلات التي تعرقل كيان الأسرة، لهذا قد يكون العمل ترويح للمرأة وعدم شغلها بأشياء غير مهمة وكذلك يكون العمل حافزاً لتحقيق طموحاتها ورغباتها وتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة مما ينعكس ذلك على الاستقرار الأسري.

تساؤلات البحث:

1- ما دور عمل المرأة في تحقيق الاستقرار الأسري ؟
2- ما دور عمل المرأة في تحقيق ذاتها ورغباتها ؟
3- ما دور عمل المرأة في التنشئة الأسرية ؟
4- ما دور عمل المرأة في توفير الحاجات المادية ؟

أهداف البحث:

1- معرفة دور عمل المرأة في الاستقرار الأسري.
2- معرفة دور عمل المرأة في تحقيق ذاتها ورغباتها.
3- معرفة دور عمل المرأة في التنشئة الأسرية.
4- معرفة دور عمل المرأة في توفير الحاجات المادية.

أهمية البحث:

1- الاهتمام بمشاكل المرأة العاملة في المجتمع الليبي، كونها عنصر فعال في التنمية والتطوير الاجتماعي، وإن هذا الموضوع من الموضوعات المهمة التي تحتاج الاهتمام أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية.
2- إضافة علمية للمكتبة الجامعية وللاستفادة من البحث في دراسات لاحقة بقسم علم الاجتماع.

المفاهيم المستخدمة في البحث:

1-الاستقرار الأسري:

هو الوضع الذي يعيش فيه جميع أفراد الأسرة في حالة من الوئام والهدوء والثبات، من خلال التفاعل بينهم، بحيث يقوم كل فرد بدوره بعيداً عن الصراعات الداخلية والمشاكل العائلية.(العزاوي فهمي، 2009، ص79).

2-الأسرة:

كلمة أسرة بوجه عام جماعة صغيرة ذات أدوار ومراكز اجتماعية مثل زوج، زوجة، أب، أم، ابن، ابنه، يربطها رباط الدم والزواج، وتشترك في سكن واحد وتتعاون اقتصادياً. (الوحيشي بيري، 1998: ص43)

3- مفهوم العمل:

يعرف العمل بأنه المجهود الإداري العقلي أو البدني الذي يتضمن التأثير على الأشياء المادية والغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي. (أحمد بدوي، 1988: ص210).

4- المرأة العاملة:

يقصد بالمرأة العاملة المتزوجة التي تعمل في مؤسسة ما وتتقاضى أجراً أو مكافأة مقابل ما تقوم به من عمل مهما كان نوعه. (زينب زهري، 1988: ص85)

5- مفهوم خروج المرأة للعمل:

يقصد بهذا المفهوم أن تخرج المرأة للعمل خارج المنزل في أحد مؤسسات الدولة العامة والخاصة مقابل أجر تتقاضاه عن هذا العمل. (علي الحوات، 1996: ص191).

الاستقرار الأسري وعمل المرأة

أولاً- الاستقرار الأسري:

إن مقياس الأسرة السوية هو القيام بوظائفها على أكمل وجه تجاه أبنائها وكذلك يمكن الحكم فيها إذا كانت العائلة سوية أو غير سوية، إذ توافرت لها مقومات

معينة مثل الصلابة والتكامل واستقامة الوالدين والتزامها بأصول التربية السليمة واعتدال يجمعها والدخل المناسب فإذا اختل واحد أو أكثر من هذه المقومات في كيان العائلة انعكس ذلك على شخصية الأبناء وسلوكهم. ونرى أنه من أهم أسس استقرار الأسرة هي العلاقة الأسرية السليمة والتي تتضمن ما يلي:

العلاقات الأسرية:

يشكل المناخ الأسري الإطار الذي ينمو فيه الفرد، وتشكل الشخصية ومفهومها عن ذاته وعن الآخرين، وتعد العلاقات والتفاعلات الأسرية أساس استقرار هذا المناخ ويتوقف سلوك كل فرد على العلاقات التي تربطه بباقي الأفراد، فالعلاقة هي تلك الجاذبية الوجدانية، والتفاعل الواقع بين الأفراد، الذي تحدد بكيفية اتصالاتهم لأن العلاقة عبارة عن تفاعل يتم خلاله الاتساق، والاتصال. وتمثل فيما يلي: (علاء الدين كفافي، 1999: 136)

العلاقة بين الوالدين والطفل:

علاقة الوالدين بعضهما ببعض لها أهمية كبيرة في تنشئة الطفل، فالسعادة الزوجية تتحقق للأطفال تنشئة اجتماعية سليمة، وتحقق السعادة الزوجية عندما يستطيع كل من الزوجة والزوج إشباع حاجتهما وتحقيق أهدافهما في الحياة الزوجية مما يؤدي إلى حرص كل منهما على تماسك الأسرة واستقرارها، فكلما كانت العلاقة بين الوالدين يسودها الحب والتفاهم والانسجام والتعاون، أدى ذلك إلى جو أسري يساعد على نمو شخصية الطفل المتزنة السوية، العلاقات الزوجية السوية تؤهل الطفل إلى أن يكون قادراً على التوافق بصورة عامة، وقادراً على تقبل المعايير الاجتماعية وتكون عملية التنشئة سوية وتامة.

العلاقة بين الأخوة:

تعد العلاقة بين الأخوة من المحاور البالغة الأهمية في تكوين شخصية الطفل وتمايزه جنسياً وإدراكه لذاته وللآخرين حيث يرى "بالكون P.cohnh" أنه في ظل التفاعلات الأخوية التي هي عبارة عن نوع خاص من التنشئة الاجتماعية ، تتشكل بعض معالم شخصية الطفل كما أنها تشكل نماذج ينقلها الطفل فيما بعد خلال حياته الاجتماعية .

مقومات الأسرة المستقرة:

من أهم مقومات الأسرة المستقرة ما يلي :

1- توفير المستوى المعيشي المناسب وأسباب الاستقرار العائلي وذلك من حيث المأوى الدخل وسلامة الأسرة من حيث الصحة العامة والفضائل الأخلاقية.
2- اكتمال هيئة الأسرة من حيث وجود الأب والأم والأولاد لأن انعدام أي عنصر من هذه العناصر يضر بوحدة الأسرة ويقضي على الوظائف الطبيعية والاجتماعية التي كان يؤديها تكامل الأسرة من حيث توحد الاتجاهات والمواقف بين عناصرها، ومن حيث التماسك والتضامن في الوظائف والعمل المشترك والاتجاه نحو غايات وأهداف واحدة ومن حيث التكتل الذي يهدد كيان الأسرة أو ينال من عناصرها. (علا الدين كفافي، 1999: ص137)

3-النظام في الأسرة:

من حيث احترام القانون العام وآداب السلوك وقواعد العرف والتقاليد الاجتماعية ومن حيث إرساء العلاقات المتبادلة بين عناصر الأسرة على قواعد من الاحترام والإخلاص والمحبة والإيحاء. (مصطفى الخشاب، 1985: 228).

دور وواجبات الأسرة المستقرة:

1- إشباع حاجات الطفل النفسية مثل الحاجة إلى الانتماء والحب والأمن والأهمية والقبول والاستقرار.
2- تنمية قدرات الطفل العقلية عن طريق إفساح المجال له في اكتساب الخبرات البناءة عن طريق الممارسة الموجهة من الوالدين والمحيطين.
3- أن تنمي في الطفل النمو الاجتماعي السليم عن طريق السماح له بالاحتكاك المباشر مع أقرانه في اللعب والأنشطة المختلفة حتى يتعلم التفاعل الاجتماعي والتضامن مع الآخرين.
4- تعليم الطفل وتنشئته بأساليب سليمة حتى يتوافق مع المواقف المختلفة للشخصية الاجتماعية حتى يتحقق له التكييف النفسي الشخصي والاجتماعي.
5- تعمل الأسرة على تكوين اتجاهات إيجابية وسليمة نحو الوالدين والأخوة والآخرين.
6- تدريب الطفل على العادات السليمة في التغذية والإخراج وضبط النوم والكلام.
7- تعليم الطفل على تكوين الأفكار والمعتقدات السليمة التي تتفق مع معايير المجتمع.

8- تبتعد الأسرة تماماً عن اتباع الأساليب الخاطئة في التنشئة. (فوزي محمد جبل. 2000: ص54).

ثانياً- عمل المرأة:

يعتبر عمل المرأة من المؤشرات التي تدل على مدى مساهمتها في التنمية، كما يعتبر العمل من المجالات التي تؤثر في تغيير وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، وكما يتبين من الدراسات الأنثروبولوجية فقد عرفت المجتمعات نظام تقسيم العمل أو الأدوار حسب الجنس، فهناك أعمال مخصصة للذكور وأخرى مخصصة للإناث، ويتم التطبيع الاجتماعي على أداء الأدوار لكل من الجنسين من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وفقاً للنظم الاقتصادية والأنماط الثقافية السائدة ضد المرأة. (عائشة محمد، 2004: 133)

وتؤكد الاتفاقية العربية بشأن المرأة العربية العاملة لسنة 1976 وعلى الرغم من قلة الدراسات الاجتماعية حول عمل المرأة في المجتمع الليبي إلا أن البيانات الإحصائية عن القوى العاملة والإحصاءات السكانية تعكس بعض المؤشرات للقوة العاملة النسائية ويتبين من النتائج النهائية لحصر القوى العاملة (1980) زيادة حجم القوى العاملة النسائية حيث بلغت النسبة المئوية 14.7% في سنة 1980 وارتفعت هذه النسبة عما كانت عليه في سنة 1973، حيث كانت لا تمثل سوى 6.9% ومعظم القوى العاملة النسائية من المعلمات والممرضات بنسبة 47% أما نسبة من يعملن في الخدمات بلغت 35.3%. (عائشة محمد، 2004: 137)

المساهمة الاقتصادية للمرأة في المجتمع العربي الليبي:

يعتبر خروج المرأة الليبية إلى العمل ظاهرة حديثة نسبياً، وتأثرت بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمها حصول المرأة على التعليم، فتواجد فرص تعليم المرأة من أهم المؤشرات لإمكانيات المساهمة الاقتصادية للمرأة، وكما تبين من مؤشرات الحالة التعليمية إن لتحسن الوضع التعليمي للمرأة دلالة على مجالات العمل ونسبة المساهمة فيه، ويعتبر الإطار القانوني والتشريعي للمرأة العاملة من العوامل التي انعكس تأثيرها على دخول المرأة مجالات العمل، حيث تنص تشريعات العمل في المجتمع العربي الليبي على بنود تتعلق بحقوق المرأة العاملة كمجالات الاستخدام، وساعات العمل، والإجازات وتتفق هذه التشريعات مع التشريعات الدول العربية

المنظمة لحقوق المرأة في العمل وهي المادة (11) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز. (عائشة محمد، 2004: 136)

هناك عدة عوامل تؤثر في عمل المرأة إيجابياً وسلبياً:

أولاً- العوامل الاجتماعية:

1-التعليم والتكوين:

لاشك في أن قاعدة التعليم استعادت منذ تسعينيات القرن الماضي في بلادنا وبالأحرى لدى الإناث، مما أفسح المجال أمامهن للعمل وتوفرت أمام المرأة فرص أكثر للعمل، فمعظم المهن تتطلب مستويات معينة من التعليم الجامعي. (سناء اخوالي، 1984: 85)

2-تفسير نظرة المرأة للعمل:

وهي نظرية ترتبط بالواقع النفسي والاجتماعي للمرأة، حيث إن كثير من النساء يفضلن عمل البيت والعناية بالأسرة، رغم توفر فرص العمل أمامهن، كما أن نظرة المرأة للعمل تتأثر بنظرة المجتمع لعملها بوجه عام.(سناء الخولي، 1984: 85)

3-التأخر في سن الزواج:

لقد بدأ سن الزواج بالارتفاع نتيجة تعلم الفتيات فمعظمهن تزوجن بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية، مما يؤدي إلى رفع سن الزواج وخفض معدل الخصوبة، ومن الجدير بالذكر أن معدل سن الزواج عندنا بين سن 22 سنة إلى 27 سنة، ومن شأن ذلك كله أن يسهم في توجيه المرأة نحو العمل خارج البيت.

4-زواج المرأة:

لقد أجريت العديد من الدراسات حول عمل المرأة وعلاقته بالزواج وتبين أن أغلبية من النساء غير متزوجات يخططن لترك أعمالهن بعد الزواج وأن نسبة عالية من النساء المتزوجات تفكر بترك أعمالهن بعد الانجاب وأن نسبة مهن يتركن العمل لعدم استطاعتهن التوفيق بين واجباتهن المنزلية ومتطلبات الوظيفة. (صالح جرادات، 2000: 110)

ثانياً- العوامل الاقتصادية:

هناك العديد من العوامل الاقتصادية منها: الظروف الاقتصادية وذلك لتزايد احتياجات المرأة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مما يضطرها للعمل. (مريم سليم، 1999: 26)

وتشير الدراسات إن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية والمقصود بها "حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة، والدافع الاقتصادي مرتبطة بالأساس الطبقي للمرأة التي تعمل، قد يكون قوياً وملحاً ويمثل حاجة قصوى، كلما انخفضت بيئة المرأة العاملة، وقد يكون الدافع الاقتصادي كعامل من عوامل الارتقاء بالمستوى العام للأسرة من خلال الوصول إلى أرقى مستوى تعليمي لتحقيق مكانة اجتماعية أرقى. (كاميليا عبدالفتاح، 1983: 81)

ثالثاً- العوامل النفسية:

تعمل المرأة من أجل إشباع الكثير من الحاجات السيكولوجية كالحاجة للأمان النفسي والانتماء، لتكون إيجابية وفعالة في حياتها الأسرية وفي مجتمعها، وأدى خروجها إلى العمل إلى تعدد أدوارها فهي زوجة وأم وربة بيت وعاملة ولكل دور من هذه الأدوار مسئوليات والتزامات ومطالب قد ولا تستطيع المرأة القيام بهذه الأمور على الوجه الأكمل في آن واحد وهي تحاول جاهدة لحل الصراعات الناتجة عن تعدد أدوارها وتعديل أنماط سلوكها بما يتماشى مع توقعات ومطالب الأدوار. (كاميليا عبدالفتاح، 1983: 85)

خروج المرأة للعمل:

لقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل، وهذا الأخير الذي يؤثر على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية في العصر الحديث.

لقد كان لخروج المرأة للعمل أثره على عدة نواحي أهمها في حجم الأسرة وكذلك في العلاقات الزوجية فضلاً عن آثار انشغال الأم على أطفالها كما أن لنتيجة عمل المرأة حدوث بعض التغيرات في القيم والاتجاهات المعروفة. أما بالنسبة لحجم الأسرة فإن العلاقة بين حجم الأسرة وعمل المرأة للأم ليس علاقة بسيطة بسبب الكثير من العلاقات المتشابكة وخاصة بالنسبة للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة. (كاميليا عبدالفتاح، 1983: 90-101)

انعكاس عمل المرأة على الأبناء:

إن المشاكل التي تتعرض لها المرأة العاملة وأطفالها تعتمد أساساً على شخصية المرأة ذاتها ونوع العلاقة التي تقيمها معهم ونوع الرعاية التي تقدما لهم، ومدى استمتاعها بعملها، وفي هذا الصدد يُقال إن عمل المرأة يقدم للأطفال فرصة

للتعاون وللتعلم في المنزل والاعتماد على النفس، أو تفرض عليهم أعباء ثقيلة من الصعب تحملها، وإذا حكمنا على المرأة العاملة وللأم بالإدانة كما يفعل الكثيرون فنحن نتهم ظلماً عددا كبيرا من النساء اللاتي لا تقدم لهن الظروف بديلاً للعمل، ومن الجدير بالذكر أن وجود الأم في المنزل لا يضمن نجاح علاقتها بزوجها وأطفالها.

هنا يرى الكثيرون أن الوقت الطويل الذي تعطيه الأم لأطفالها ليس دليلاً على "الأمومة الصالحة" لأن المرأة لها رغبة شديدة في الالتحاق بالعمل وتشعر إن أطفالها يعوقونها عن تحقيق ذلك. (سناء الخولي، 1984: 100)

انعكاس خروج المرأة على صحتها الجسيمة:

فيسيولوجياً إن المرأة مختلفة عن الرجل حيث إنها أضعف منه لهذا فإنها إذا استثمرت في بذل الجهد سرعان ما تصاب بالإرهاق، فيقل تحملها للتعب ومنه ينتج أكبر عدة حوادث للعمل، وكما أن التعب يتسبب في إجهاض عدد كبير من النساء كما يكون سبباً في حدوث الولادات المبكرة، هذا يظهر خاصة عند النساء اللواتي يكن مضطرات للعمل واقفات إضافة هذا التعب يسبب للمرأة العاملة التي يضطرها عملها للوقوف ساعات طويلة واضطراب في العادة الشهرية كما يتسبب ويساعد على ظهور أمراض أخرى كالدوالي وتكون المرأة عصبية وعرضة للأزمات النفسية والجسمية إذا كانت خاضعة لظروف غير مساندة لإنجاز مهامها كزوجة وأم أطفال وعاملة تصبو إلى اسعاد أسرتها والنجاح في عملها. (عدلي أبوطاحون، 2000: 83)

انعكاس خروج المرأة للعمل على الزوج:

جاء تأكيد الإسلام على حقوق الزوج بصورة واضحة وصريحة غاية في التأكيد على وجوب طاعته وعدم إهمال حقه بأي حال من الأحوال من قبل المرأة، فقد تعرض لها أسباب أو تخدعها مغريات فتهمل حقه أو تقصر في حقه. (عدلي أبوطاحون، 2000: 83)

والعمل الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية في انشغال المرأة على أداءه كل واجباتها تجاه زوجها وإعطائه حقه كاملاً، كما أن إهمال المرأة للفترة الطويلة في العمل ثم شعورها بالتعب في المنزل ورغبتها في الراحة وقت تواجده وعدم قدرتها على التحدث إليه يؤدي إلى التباعد بين الزوجين مما له آثار سيئة على نفسية كل منهم. (حمود حسن، 1983: 208)

إن مطالبة المرأة بالقيام ببعض الأدوار التي كانت تعرف إنها من اختصاص الزوج أدى هذا بالفعل إلى الصراع بين الزوجين فلم يصبح للرجل مسيطر على الزوجة والأبناء ولم تصبح القرارات الأسرية من حق الرجل وحده بل أصبحت تشاركه للمرأة هذا الحق.

إن مجرد خروج المرأة للعمل يولد فراغا داخل البيت وهذا بدوره يؤثر على الاستقرار الأسري ويحدث تفسير في العلاقة الزوجية والأسرة التي تعمل فيها الزوجة. (كامليا عبدالفتاح، 1984: 98)

كما يمكن أن يكون دخل المرأة العاملة هو السبب الرئيسي في الخلاف بين الزوجين لأسرة بعض النساء العاملات، وهذا بسبب رفض للزوجة المشاركة في نفقات الأسرة ومساعدة الزوج في تحمل الأعباء المادية، فالوضع الاقتصادي هو الآخر عامل مهم في نشوب الخلافات بين الأزواج في أسر النساء العاملات، فالمرأة العاملة قد يطالبها زوجها بالمساهمة بدخلها كله أو يستولي عليه بالقوة مما يؤدي لحدوث صراع بينهم.

النظريات المفسرة لموضوع البحث

أولاً- النظرية البنائية الوظيفية:

وفيما يتعلق بموقف البنائية الوظيفية من خروج المرأة إلى العمل، نجد أن قيام المرأة بالأدوار المنزلية نتيجة للخصائص البيولوجية التي تنفرد بها هي الإنجاب والرضاعة، وأن طبيعة هذه الأدوار تحقق الثبات والاستقرار الداخلي للأسرة والعناية بالطفل وتوفير النواحي العاطفية للزوج، أما الرجل فيختص بالأدوار الوسيلة والنشاط الاقتصادي الخارجي لأنه المسؤول عن توفير الرعاية ووسيلة العيش للأسرة. (إجلال حلمي، 1997: 69)

تشير الوظيفة إلى التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند والتكامل فيما بينهما، وأن كل من الجزء والكل يؤدي وظيفته الخاصة به، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله، ويحفظ على استمراره ووجوده. (إجلال حلمي، 1997: 22)

يستخدم البعض تعبير التحليل الوظيفي للإشارة إلى دراسة الظروف الاجتماعية مثل انساق القرابة أو الطبقة، وقد تستخدم أيضاً صيغة حركية هي التحلل البنائي الوظيفي وتهتم البنائية الوظيفية بدراسة ثلاث مسائل هي: دراسة بناء النسق،

ودراسة وظيفية النسق، ودراسة نمو النسق أو تطوره فهي تعتمد على الوظيفية التي تقدم الوحدات في المجتمع وتركز على فهم الدور وإبرازه، إضافة إلى المحافظة على التوازن والتكامل للنسق الاجتماعي. لذا ركزت هذه النظرية على الأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري من حيث ترابطها من خلال عملية التفاعل الاجتماعي، ويبدو إن النظرية البنائية الوظيفية قد أعطت اهتماماً بعملية التوازن كامل بالإضافة إلى ما تؤديه من وظائف في المجتمع، والوظائف التي تؤديها الأسرة للمجتمع هي المحافظة على النوع وتوفير أعضاء جدد للمجتمع بطريقة الانجاب، ثم تنظيم السلوك الجنسي، كذلك تزويد الأطفال باحتياجاتهم الجسيمة والاقتصادية والنفسية، ذلك بالمحافظة على نقل التراث الثقافي من جيل لآخر.

تركز هذه النظرية في دراستها للأسرة على علاقة الأجزاء التي يتكون مهنها النسق الأسري في ارتباطها ببعضها عن طريق التساند الوظيفي والاهتمام بكل جزء وعنصر في النسق الكلي أو معوقاً له، كما اتجه الاهتمام إلى تناول العلاقات الداخلية في الأسرة، والعلاقات التي تربط النسق الأسري والأنساق الخارجية. (سامية الخشاب، 1997: 69).

ويؤكد الوظيفيون على أن التدرج الجنسي يكمن في الفروق البيولوجية بين الجنسين، وتاريخياً أمضت معظم النساء سنواتهن الرئيسية في حمل الأطفال ورعايتهم، ويتطلب الحمل والرضاعة أن تبقى النساء داخل بيوتهن في حين يمضي الرجال معظم وقتهم خارج للعمل طلباً للرزق.

ويؤكد العالم البنائي الوظيفي تالكون بارسونز إن الأسرة الحديثة تحتاج إلى شخصين راشدين يتخصصان بأدوار محددة وهي: الدور الوسيلي الذي يتولاه الأب ويركز على العلاقات بين أفراد الأسرة والعالم الخارجي، فالأب مسئول عن كسب للرزق الذي يعول الأسرة، والدور التعبيري الذي تقوم به الأم يركز على العلاقات داخل الأسرة. وهكذا فإن الأم مسؤولة عن توفير الحب والعطف والحنان والرعاية اللازمة للتماسك الأسري، ويتطلب الدور التعبيري للمرأة أن تكون نشطة وقادرة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية أما الدور الوسيلي للذكر فيتطلب أن يكون مسيطراً ومؤهلاً لهذه المسؤولية. (مصطفى الخشاب، 1981: 29-38)

ثانياً- نظرية الدور:

تؤكد النظرية على الصورة البنائية لأدوار المكانة داخل الانساق الاجتماعية، حيث يرتبط المركز الاجتماعي بدور أو أدوار اجتماعية معينة ويقوم بها الفرد من خلال المعايير والقيم الاجتماعية، فالزوجة والأم لها أدوار اجتماعية تناسب مكانتها داخل الأسرة من خلال أدائها والمتمثل في الرعاية الكاملة لأسرتها للحفاظ على الاستقرار الأسري، لذلك وجودها بجانب أسرتها أمر ضروري، وكذلك المساهمة في دعم أسرتها الاجتماعي والاقتصادي من خلال عملها بالرغم أن ذلك يؤثر على علاقاتها الأسرية ودورها اتجاه أسرتها واستقرارها. (صلاح الفوال، 1982: 73)

يتجه الاهتمام إلى تأثير المعايير الاجتماعية والجماعات المرجعية المرتبطة بمجموعات معينة ومحددة ومركز المكانات على كلاً من:

أ. التفسيرات والتقييمات الذاتية.
ب. قدرات أوامر الدور.
ج. السلوك السافر للدور.

وعلى حين أننا نستطيع ملاحظة تباين كبير في الأدبيات النظرية الخاصة لنظرية الدور حيث نجد أن التفسيرات الذاتية والتقييمات ينظر إليها عادة عندئذ سلوك الدور الذاتي أو تفسير الدور سيؤثر على ماهية العلاقة العليا المؤكدة بين الأدوار. (إبراهيم الخطيب، 1982: 77)

الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية:

1- دراسة إيمان عبود (2002)

بعنوان: عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرارات داخل الأسرة.

دراسة ميدانية تهدف إلى معرفة الفروق القائمة بين النساء العاملات وغير العاملات.

هدف الدراسة: التعرف على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وعلاقة ذلك بدخلها وتعليمها ومكان الإقامة، والتعرف على المجالات التي تشارك بها المرأة الرجل في اتخاذ القرارات الأسرية، والمجالات التي يستقل فيها كل منهما في اتخاذ القرار.

أجريت الدراسة بمدينة دمشق وريفها وشمل مجتمع البحث عدد من النساء العاملات وغير العاملات من المتعلمات وغير العاملات من متعلمات وغير متعلمات.

أما عينة الدراسة فتم اختيارها من 200 امرأة عاملة و200 امرأة غير عاملة من المتعلمات وغير المتعلمات كلا العينين بطريقة العينة العشوائية الطبقة والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة علاقة عمل المرأة وتعليمها بمشاركتها في اتخاذ القرارات المختلفة.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أظهرت الدراسة أن العاملات أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات، وأكثر اعتماد على أنفسهن من غير العاملات.

بينت الدراسة أن أكبر دافع لخروج المرأة إلى العمل هو رغبتها في استثمار المؤهل الدراسي وتحقيق المنفعة الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن نصف العاملات يعملن بهدف الاستمتاع بالعمل والرغبة في تأكيد الذات.

2- دراسة ناهد رمزي 2002:

بعنوان: المرأة العربية والعمل دراسة مقارنة بين دول الإمارات ولبنان والسودان.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة في عمل المرأة وتحديد المشكلات التي تتعرض لها المرأة داخل البيت وخارجه في دولة الامارات العربية المتحدة ولبنان والسودان بهدف البحث عن الآليات للاستفادة من طاقات العنصر النسائي في التنمية والذي يتعين بموجبه على المخططين ومنتقدي القرارات.

فهم المشكلات التي تواجه المرأة في العمل والبيت وتدليل معوقات عملها.

لقد استخدمت في بحث العينة الطبقية، حيث بلغ حجم العينة للمجتمعات العربية الثلاثة نحو (1547) امرأة عاملة، تتراوح أعمارهن بين العشرين والستين عاماً، وقد كانت أدوات الدراسة التي استخدمت في الأقطار الثلاثة أكثر من أي نوع من أنواع الاستبيانات، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة واللقاء المفتوح مع مفردات العينة وكانت نتائج الدراسة في الآتي:

1- اختلاف واقع المرأة في الأقطار الثلاثة.

2- في مجال الموازنة بين عمل المرأة داخل البيت وخارجه أظهرت نتائج الدراسة في المجتمعات العربية الثلاثة المعاناة القاسية التي تعاني منها المرأة، حيث تتحمل وحدها الأعباء العائلية، ورعاية الأبناء وشؤون البيت، وتلبية جميع احتياجاتهم، قد أفادت النسب العالية من المبحوثات في المجتمعات العربية الثلاثة بأن ذلك البعد المزدوج يؤثر في إسهامها الكامل في مجالات التنمية وكذلك يعوق فرص نموها، وارتقائها

للمناصب العليا التي قد تحرم منها، فقد تتخلى المرأة عن هذه الفرص أحياناً لعدم قدرتها على الموازنة بين البيت والعمل وثقل الأعباء التي تقوم بها داخل البيت وخارجه.

3- أما نتائج المشكلات التي تواجه المرأة العاملة، فقد اتفقت الأقطار العربية الثلاثة كما اختلفت في بعضها الآخر، بالسؤال عن المعوقات التي تقابلهم يرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الأعمال التي تقوم بها المرأة في كل قطر.

فمشكلات المرأة العاملة في مجتمع الإمارات هي التعارض بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة، وهي من المشكلات الكبرى، إضافة إلى عدم كفاية الخدمات والتسهيلات المقدمة للمرأة، وهي نتائج تتفق في بعض أطرها مع نتائج المجتمع اللبناني.

حيث قدمت الدراسة السودانية نتائج ذات طبيعة خاصة تتلاءم مع طبيعة العمل في القطاع غير الرسمي، حيث اجتمعت مفردات العينة عند ذكر المشكلات التي يتعرضن لها أنهن يقمن بجميع الأعباء المنزلية دون أي مساعدة من الرجال.

3- دراسة مليكة بن زيات 2003م:

بعنوان: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية.

وتتمحور مشكلة هذه الدراسة حول آثار عمل الزوجة على التغيرات التي تحدث للأسرة وتأثير عملها على المستوى المعيشي لأفراد الأسرة، وكذلك التركيز على طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة التي تعمل فيها الزوجة.

وقد حددت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

فرضية أساسية رئيسية تطرح فيها الباحثة متغير مستقل ومتغيرين تابعين، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لأنه الأنسب لهذه الدراسة، اعتمدت على العينة القصدية نظراً لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد المعنيين وعينة الدراسة اشتملت على 35 زوجة عاملة هن موظفات جامعة منشور في الجزائر.

النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

- مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها وخاصة فيما يخص الأعمال المنزلية لا تتناقض كثيراً رغم المساعدة التي تتلقاها من طرف زوجها، الزوجة العاملة مازالت مسؤولية عن إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة كما إنها تقوم بالإشراف على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم.

ـ الزوج يلعب دوراً في تربية الأطفال والاعتناء بهم.
ـ الزوجات العاملات حافزهن الأساسي الخروج للعمل والحصول على أجر حتى تتمكن من المساهمة الإيجابية في نفقات المعيشة الأسرية.

ثانياً- الدراسات المحلية:

1- دراسة عائشة محمد فشيكة 1996:

بعنوان: المرأة العاملة في المجتمع الليبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل التغيرات المصاحبة لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الليبي وتأثيره. وهذه المتغيرات على فئة النساء في نمط المعيشة السائد كنموذج معين، ثم تحليل هذه التغيرات على ضوء ما يحدث من تغير اجتماعي على مستوى المجتمع.

نتائج الدراسة:

1- أظهرت النتائج أن التقدم في المستوى التعليمي، حيث حصل 32% من أفراد العينة على التعليم الأساسي، 68% على التعليم المتوسط.

2- تبين أن غالبية النساء والفتيات لا يعملن خارج المنزل وأن 15% يعملن خارج المنزل.

3- إن درجة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية منخفضة، وللزوج الدور الأكثر في اتخاذ القرارات الخاصة بتدبير ميزانية الأسرة وتعليم الأبناء وشراء المستلزمات الأسرية وترتفع نسبة مشاركة الزوجة في القرارات الخاصة بزواج أحد الأبناء بنسبة 56.7%.

2- دراسة فاطمة حسن سالم خليفة 2008:

بعنوان: الدور الأسري للمرأة وأثره على أدائها المهني في مدينة مزدة.

أهداف البحث:

1- الهدف الرئيسي:

الكشف على الدور الأسري للمرأة العاملة المتزوجة والمحدد في (تربية ورعاية الأطفال والاهتمام بالزوج والأعباء المنزلية والعلاقات الاجتماعية للأسرة) وأدائها المهني في المجال الطبي في مدينة (مزدة).

ينبع من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية الآتية:

1- الكشف على التأثيرات الناجمة على الدور الأسري للمرأة العاملة المتزوجة وأدائها المهني.
2- معرفة تأثير الدور الأسري للمرأة العاملة المتزوجة على مكان العمل خارج المنزل.
3- تحديد الأسباب الأسرية التي تؤدي بالمرأة العاملة المتزوجة للتقصير في مجال المهن الطبية.
4- الكشف عن تأثير الدور الأسري بالمرأة العاملة المتزوجة على مستوى الدخل الشهري في المجال الطبي.
5- معرفة تأثير الدور الأسري للمرأة العاملة المتزوجة على طبيعة العلاقات الاجتماعية خارج المنزل.

المنهج المستخدم في الدراسة:

وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بواسطة العينة، وهذا النوع يعرف بالمسوح عن طريقة العينة، ويعد هذا المنهج من المناهج الأساسية التي تستخدم في الدراسات الوصفية ويتناسب مع مجتمع البحث الذي تجري عليه الدراسة، إضافة أنه يمكن من جمع المعلومات والحقائق اللازمة عن موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة إن 124 من المبحوثات ينتمين إلى نمط الأسرة النووية حيث أكدت نسبة مقدارها 82.7% من إجمالي المبحوثات أنهن يسكن مع الزوج والأبناء في مسكن مستقل، ويدل ذلك على التحول القائم في المجتمع الليبي من نمط الأسرة الممتدة إلى النووية، كما يشير إلى أن المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة تؤدي في كثير من الأحيان إلى إمكانية العيش في سكن مستقل.
- كشف الدراسة أن 123 من المبحوثات ينتمين إلى مؤسسات طبية في منطقة حضرية حيث تمثل ذلك بنسبة مقدارها 82.7% من إجمالي العينة بينما وأن كان الأمر يؤكد الارتباط بين سيادة الأسرة النووية والنمو الحضري (المسكن المستقل) فإنه من الجهة الأخرى يكشف عن أن المرأة العاملة تفضل العمل في المناطق الحضرية لظروف ذاتية أو موضوعية.
- توصلت الدراسة إلى أن 139 من المبحوثات يتركز عملهن في الفترة الصباحية حيث يمثل ذلك بنسبة مقدارها 92.7% من إجمالي العينة بينما لم تتعدد في العمل

المسائي بعض الأحيان نسبة 21.3% من إجمالي العينة، وأيضاً لم تتعدد بالنسبة للعمل الليلي بنسبة 16.0% من ذلك الإجمالي، ويعود هذا التركز إلى العديد من الأسباب أهمها طبيعة الأسرة التي تنتمي إليها المبحوثة حيث المسكن المستقل ووجود أبناء إلى جانب موافقة الزوج في كثير من الحالات وفق تعبيرات المبحوثات عن العمل الليلي مهما كانت الأسباب وذلك في إشارة واضحة إلى استمرار القيم الاجتماعية التقليدية التي تحد من قدرة المرأة العاملة في المنطقة على الاختيار المهني.

ـ كشفت الدراسة أن 56 من أفراد العينة أن ظروف العمل تعد مناسبة إلى حد ما حيث يمثل نسبة مقدارها 35.3% و 37.3% على التوالي.

توصلت الدراسة إلى أن المرأة العاملة في المجال الطبي تحاول التوفيق بين دورها الأسري ودورها المهني فمن ناحية لا ترغب في التغلب عن وظائفها المهنية ومن ناحية ثانية تحاول تحقيق الرعاية اللازمة لأبنائها، حين الحدث نسبة مقدارها 46.0% من إجمالي المبحوثات أنهن يتركن الأطفال عند أحد الأقارب، وتتركز هذه النسبة في العاملات اللاتي يسكن مع أسرة الزوج أو المشترك.

3- دراسة ليلى بشير أحمد 2012:

بعنوان: بعض مشكلات المرأة العاملة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لكشف ومحاولة الإلمام ببعض المشاكل والصعوبات التي تواجه المرأة في منطقة ما ومحاولة إيجاد طرق العلاج أو التحقيق منها والكشف عنها، وعلى الدور الأسري للمرأة العاملة المتزوجة وغير المتزوجة وأدائها الصحي في المجالات التي تعمل فيها مدينة ما.

يتفرغ هذا الهدف العام للأهداف الفرعية الآتية:

ـ إثراء المادة النظرية المرتبطة بمشكلات المرأة العاملة في البيئة الريفية.

ـ التعرف على أهم المشاكل الأسرية والنفسية التي لاقت المرأة العاملة داخل المنزل.

ـ محاولة التعرف على تأثير الدور الأسري للمرأة العاملة على العلاقات الاجتماعية وعلى مستوى الدخل الشهري ومكان العمل خارج المنزل.

ـ محاولة الإسهام في معالجة بعض المشاكل التي تواجه المرأة العاملة في منطقة ما والتصدي لها والتي يمكن من شأنها أن تساعد المرأة العاملة على الارتقاء أكثر في مجال عملها.

ثانياً- منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي في تناولها لموضوع المشكلات التي تواجه العاملة بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة.

توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج عن طريق التجربة الميدانية التي تم إجراؤها على عدد 172 مبحوثة، وتتلخص هذه النتائج في النقاط التالية:

1- كشفت الدراسة أن عدد 103 من المبحوثات من صاحبات الدخول المتوسطة التي تتراوح من 300 إلى 499 دينار، حيث تتمثل ذلك بنسبة مقدارها 59.9% من إجمالي عينة الدراسة، وأن نسبة 28.5% أقل منهم وتمثل 300 دينار.

2- أوصفت الدراسة أن 107 من المبحوثات هم من العلامات في قطاع التعليم كمعلمات وذلك بنسبة 62.2% من إجمالي أفراد العينة، ويرجع السبب في ذلك بأن العمل في هذا القطاع لأوقات محددة من فترة العمل الرسمي، يمكن للمعلمة أن تختار أوقات تدريسها في المدرسة في فترات تتناسب مع التزاماتها الخاص خارج نطاق المدرسة وكذلك فإن العمل في مجال التدريس لا يتيح اختلاطا واسعا بين الرجال والنساء وهذا مطلب أساسي كمجتمع ريفي.

3- كشفت الدراسة إن أعلى نسبة من المبحوثات لديهن خبرة مهنية أقل من 19 سنة من التفاوت النسب بين هذه الأغلبية حيث تمثل بنسبة 70% من إجمالي عينة الدراسة وإن كان هذا الأمر يرتبط بالسن والمؤهل من ناحية فإن من الناحية الثانية يعد ذات علاقة بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي حول الإناث العاملات.

4- توضح نتائج البحث أن نسبة 76% من المبحوثات يسكن في مسكن مستقل بعد أن انفصلوا عن الأسرة الأم، وشكلوا ما يسمى بالأسرة النووية، أما النسبة الباقية يسكن في منزل مشترك.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على التراث البحثي الذي تناول موضوع الاستقرار الأسري وعلاقة عمل المرأة بشكل خاص، ذلك لتوضيح ما قام به الباحثون السابقون في هذا المجال، وما يميز هذه الدراسة بأنها اهتمت بموضوع الاستقرار الأسري وبعض مشكلاته وعلاقته بعمل المرأة في المجتمع.

وأوضحت الدراسات إن المرأة العاملة لها أكثر مشاركة من غير العاملة في اتخاذ القرارات ورغبتها في استثمار المؤهل الدراسي، والمنفعة الاجتماعية.

وتشير دراسات أخرى إن اختلاف واقع الحياة للمرأة له علاقة بالمشكلات التي تتعرض لها داخل البيت وخارجه والمتمثلة في الأعباء العائلية ورعاية الأبناء وتلبية حاجاتهم.

كما تشير الدراسات إن العاملات في قطاع التعليم أكثر تناسباً مع التزامهن بالعمل في الريف، ذلك لارتباطهن بالقيم الاجتماعية السائدة.

كما توصلت الدراسات إن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية أقل من الرجل رغم ارتفاع مستواها التعليمي.

وتشير الدراسات إن المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة تؤدي إلى إمكانية العيش في سكن مستقل وفي المناطق الحضرية والرغبة في العمل بالفترات الصباحية وكذلك إن المرأة في المجال الطبي تحاول التوفيق بين دورها الأسري ودورها المهني.

الاستنتاجات :

1- إن خروج المرأة للعمل بدافع رغبتها في تحقيق ذاتها وطموحاتها.
2- إن المرأة العاملة قادرة للاعتماد على نفسها في مواجهة صراع الأدوار واتخاذ القرارات
3- إن المرأة العاملة تتحمل الأعباء الأسرية ورعاية الأبناء وشؤون البيت من أجل الخروج للعمل.
4- تسهم المرأة بدورها الفعال في مجال التنمية المجتمعية .
5- تسهم المرأة في تلبية الحاجات المادية للأسرة .
6- يتأثر عمل المرأة بالقيم الاجتماعية من خلال الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية .
7- تحاول المرأة التوفيق بين دورها الأسري ودورها المهني لتحقيق الرعاية اللازمة لأبنائها.
8- إن دور عمل المرأة يساعد في تشكيل نمط الأسرة النووية وتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي .
9- إن عمل المرأة أسهم في الاهتمام بالأبناء من خلال توفير حاجاتهم المادية والمعنوية، وكذلك أسام في التنشئة الأسرية والاجتماعي والاستقرار الأسري.

قائمة المراجع :

أولاً- الكتب:

1- إبراهيم محمد الخطيب، مدخل إلى علم الاجتماع، عمان، المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع: 1982م.
2- إجلال إسماعيل حلمي، الأسرة العربية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1997.
3- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العمل، مصر، دار الكتاب، 1988.
4- الغزوي فهمي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، عمان، دار الشرق للنشر، 1992.
5- الوحيشي أحمد بيري، الأسرة والزواج، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1998.
6- حمود حسن، مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل، تونس، المنظمة العربية للنشر، 1983.
7- زينب محمد زهري، المرأة العاملة في المجتمع الليبي المعاصر، بنغازي، جامعة قاريونس، 1988.
8- سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1997.
9- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، بيروت، دار النهضة، 1984.
10- صالح أحمد جردات، حقوق المرأة في الإسلام، تونس، مكتبة الروزانا، 2000.
11- صلاح الفوال، علم الاجتماع، المفهوم والموضوع، القاهرة، دار النهضة العربية، 1982.
12- عائشة محمد بن مسعود فشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004.
13- عدلي علي أبوطاحون، حقوق المرأة، دراسات ثقافية وسيكولوجية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000.
14- علاء الدين كفافي، الارشاد والعلاج النفسي الأسري، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999.
15- فوزي محمد جبل، الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000.
16- كاميليا إبراهيم عبدالفتاح، سيكلوجية المرأة العاملة، بيروت، دار النهضة، 1983.
17- كاميليا إبراهيم عبدالفتاح، سيكلوجية المرأة العاملة، بيروت، دار النهضة، 1984.
18- مريم سليم، المرأة العربية بن نقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت، 1999.
19- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1981.
20- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العالمية، 1985.

ثانياً- الرسائل العلمية:

1- إيمان عبود (عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرارات داخل الأسرة)، دمشق، 2002.
2- مليكة بن زيات (عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية)، الجزائر، 2003.
3- ليلى بشير أحمد (بعض مشكلات المرأة العاملة)، 2012.
4- عائشة محمد فشيكة (المرأة العاملة في المجتمع الليبي)، 1996.
5- فاطمة حسن سالم خليفة (الدور الأسري للمرأة وأثره على أدائها المهني)، مزدة، 2008.

ثالثاً- الدوريات:

1- علي الحوات، الأسرة وعمل المرأة، طرابلس، مجلة الفكر العربي، 1996م.